أكد أنها ساهمت في تخفيف معاناتهم وتلبية احتياجاتهم

الهيئة تنتقد ما جاء في تقرير أمريكي عن وضع العاملات المنزليات

في تقريرٍ وُصف بأنه يحمل كثيراً من المغالطات؛ اتهمت وزارة الخارجية الأميركية في تقريرها السنوي المنشور على موقع سفارتها في المملكة أخيراً؛ السعوديين باستغلال العاملات المنزليات القادمات من آسيا وإفريقيا في أعمال غير أخلاقية، وهو ما دفع المتحدث الرسمي لهيئة حقوق الإنسان السعودية الدكتور إبراهيم الشدي للقول: إن ما قيل في هذا التقرير ضرب من الافتراء ولم يكن الأول ولن يكون الأخير.

قال الشدي في حديثه لـ «الحياة»: «كل من يزور المملكة من الوفود يرون الجهود التي تقوم بها المملكة لحفظ حقوق العمال، ولائحة حقوق العمالة المنزلية وأنظمة الحماية من الأذى والتبليغ عنه الصادرة أخيراً وهي مؤشرات على أن كل ما ذكر ليس بدقيق»، واصفاً الحالات الفردية بأنها ليست محصورة على المملكة.

وأوضح أن ما أُشيع عن سوء معاملة العمالة في فترة التصحيح افتراء «وهيئة حقوق الإنسان كانت دقيقة في هذا الجرد، وأن المخالفين قد جرت معاملتهم معاملة كريمة جداً، وكنا في الهيئة نستقبل كل من له حقوق باقية، ووفرنا أيضاً لهم تذاكر السفر التي لا توفرها أية دولة أخرى ونحن نعلم ماذا تفعله الدول الأوروبية بشأن المهاجرين غير الشرعيين".

وأشار إلى أن المملكة من الدول القلائل التي عملت بقوانين مكافحة الإتجار بالبشر، ونصت عليها بعقوبات سجن تصل إلى سنتين وغرامات مالية إلى مليون ريال.

من جهته، أوضح المتحدث الرسمي للسفارة الأميركية في السعودية يوهان شمونسيس أن الحكومة الأميركية تصدر تقريراً كل عام عن الدول «والتقرير الموجود على الموقع عن تجارة البشر في السعودية بكل تفاصيله يعكس رؤية الحكومة الأميركية»، مشيراً إلى أن التقارير التي تصدرها حكومة بلاده تعتمد عادة على مصادر موثوقة.

وحمل التقرير المنشور على موقع السفارة الأميركية في السعودية إساءات واضحة إلى السعودية، إذ اتهمها بالمتاجرة بالبشر واستعباد العاملين فيها، وإجبار العاملات من آسيا وإفريقيا على ممارسات غير أخلاقية.

«العمل»: المملكة تحظى بتقدير دولي لحماية العمالة الوافدة

أكد وزير العمل المهندس عادل فقيه أنه لم يطلع على اتهام السلطات الأمريكية حول عدم حماية العمالة بالمملكة، وقال: "نحن قدمنا أوراقنا وتقاريرنا إلى منظمة العمل الدولية، وحظيت المملكة بتقدير لحماية العمالة وتوفير البيئة المناسبة للعمل"، لافتاً إلى أن هناك مجموعة من الإجراءات التي تم إطلاقها في الأعوام الماضية حظيت بتقدير الجهات الدولية.

وأشار إلى أن عدد السعوديين في القطاع الخاص تضاعف ١٠٠ في المئة عما كان عليه قبل سنوات، أي بما يزيد على ٧٥٠ ألفاً قبل أربعة أعوام في السوق السعودي، معتبراً هذا مؤشراً جيداً؛ لكن هذا لا يدعونا إلى التراخي والاكتفاء، فهناك كثير من التحديات ولا بد من تكاتف أصحاب المصلحة من القطاع الخاص.

وأوضح وزير العمل أن مجلس الوزراء أقرَّ الهيكل التنظيمي لوزارة العمل والذي يحتوي على ملاحق عمالية في السفارات السعودية في الخارج وسيتم تنفيذه العام القادم، مبيناً أن الملاحق لن تكون في السفارات جميعها بل في عدد من الدول التي تحتوي على أعداد عمالة كثيرة.

إلى ذلك، أعلنت وزارة العمل بدء تطبيق المرحلة الرابعة من برنامج حماية الأجور لفئة المُنشآت التي يبلغ عدد العاملين لديها ٥٠٠ عامل فأكثر، بدءاً بالأول من تشرين الثاني (نوفمبر)، إذ يبلغ عدد المنشآت في هذه المرحلة ٩١٧ منشأة، بعمالة تعدادها ٦٣٣ ألف عامل، موضحة أن ٧٠ في المئة من المنشآت التي طبق البرنامج عليها في المراحل الثلاث الأولى، والبالغ عددها ٧٣١؛ التزمت بضوابط البرنامج، والـ٣٠ في المئة المتبقية (٢٢٠ شركة) لم تلتزم، وتم إيقاف الخدمات جميعها عنها.

وأكد وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل الدكتور عبدالله أبوثنين، وفقاً لـ "الحياة"؛ أن الوزارة تتيح لكل المنشآت في القطاع الخاص تجربة التسجيل قبل مرحلة التطبيق الإلزامي الخاصة بها؛ لمنحها الوقت الكافي لأجل ترتيب أوضاعها، مؤكداً أنه لا يترتب على هذه المشاركة التجريبية أية عقوبات أو ملاحظات.

وقال: إن الوزارة تتابع المراحل الماضية التي سبق تطبيقها، ومدى التزام المنشآت بها، داعياً المنشآت التي لم تسجل إلى المسارعة في التسجيل تفادياً لإيقاف الخدمات عنها وإقفال الحاسب، وكذلك المنشآت التي تم إيقاف الخدمات عنها بسرعة رفع ملفات الأجور لرفع الإيقاف عنها.

وشدد أبوثنين على أن «الوزارة حريصة جداً على التأكد من تقاضي العاملين أجورهم في وقتها، ومتابعة ذلك من طريق البرنامج والزيارات التفتيشية». ويعمل برنامج «حماية الأجور» على إنشاء قاعدة بيانات تحوي معلومات محدثة عن عمليات دفع أجور العاملين في القطاع الخاص، وتحديد مدى التزام المنشآت بدفع الأجور في الوقت وبالقيمة المتفق عليهما، وذلك عبر المقارنة بين البيانات المسجلة في وزارة العمل، وما يتم تسجيله في نظام «حماية الأجور» والمثبتة بكشوف تسليم الرواتب عبر المصارف المحلية.

ولفت وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل؛ إلى أن المراحل الأولى والثانية والثالثة طبقت على منشآت عمالتها ٣٠٠٠ فأكثر و٢٠٠٠ فأكثر و١٠٠٠ فأكثر، والتي يبلغ عددها ٧٣١ منشأة، يعمل بها أكثر من ١,٩ مليون عامل، نحو ٤٠٠ ألف منهم سعوديون. وفي شأن المدارس الأهلية أكد أبوثنين التزام نحو ٥٥ في المئة من أصل ١٣٠١ مدرسة، طبق بحقها برنامج «حماية الأجور»، بينما تم إيقاف الخدمات عن المدارس غير الملتزمة.